

## The Impact of War Conditions on Multidimensional Poverty and Development in Northwestern Syria: A Field Study of Idlib and Aleppo Governorates in 2024

Mr. Ayaz Shukri Taher\*, Prof. Samir Al-Chikh Ali

Faculty of Arts | Mardin University | Türkiye

Received:

11/09/2025

Revised:

21/09/2025

Accepted:

08/10/2025

Published:

30/10/2025

\* Corresponding author:

[eyaztaher.9@gmail.com](mailto:eyaztaher.9@gmail.com)

**Citation:** Taher, A. SH., & Al-Chikh Ali, S. (2025). The Impact of War Conditions on Multidimensional Poverty and Development in Northwestern Syria: A Field Study of Idlib and Aleppo Governorates in 2024. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(10S), 91 –104. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.R130925>

2025 © AISRP • Arab  
Institute for Sciences &  
Research Publishing  
(AISRP), United States, all  
rights reserved.

• Open Access



This article is an open  
access article distributed  
under the terms and  
conditions of the Creative  
Commons Attribution (CC  
BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

**Abstract:** This research examines the relationship between social development and multidimensional poverty in the northwestern governorates of Idlib and Aleppo, as a model case study for conflict zones and the impact of war on development. The research relies on recent studies and reports on measuring multidimensional poverty and applies the Oxford Community Initiative methodology to measure the Multidimensional Poverty Index (MPI), which is based on three dimensions: health, education, and standard of living. A social sample survey was conducted in the districts, sub-districts, villages, and camps of Idlib and Aleppo governorates, using a stratified random sample of 494 households and 2,568 individuals. The results showed a high poverty rate, reaching 25%, and that 47% of individuals suffer from extreme poverty and deprivation. Disparities in multidimensional poverty indicators were evident between cities, rural areas, and camps. Standard of living and education in the camps contributed more than 85% of multidimensional poverty, with approximately 31% of children not attending school, and approximately 43% of them did not complete primary education. There was a clear disparity in multidimensional poverty indicators between Idlib and Aleppo governorates, with the severity of deprivation being 5.5% higher in Aleppo than in Idlib. The percentage of children deprived of education in cities reached 60.7% and 50.8% in villages. Regarding health indicators, 10% suffered from acute malnutrition, and approximately 7% of households had under-five mortality. This percentage reached 11.2% in camps. Regarding standard of living indicators, more than 3% lacked electricity, rising to 5% in camps. Regarding access to clean drinking water, nearly 7% of households lacked it, with the percentage reaching 13.5% in rural areas and 20% in camps. Furthermore, approximately 7% of camp residents were deprived of cooking gas, and more than 17.7% lived in tents or mud houses lacking the most basic housing requirements.

**Keywords:** War - Multidimensional poverty - Development - Idlib – Aleppo.

أثر الحرب على الفقر المتعدد الأبعاد والتنمية في شمال غرب سوريا:

دراسة ميدانية في إدلب وحلب عام 2024

أ. إياز شكري طاهر\*، الأستاذ الدكتور / سمير الشخ علي

كلية الآداب | جامعة ماردين | تركيا

**المستخلص:** يتناول البحث علاقة التنمية الاجتماعية بالفقر متعدد الأبعاد في شمال غربي محافظتي إدلب وحلب، كحالة نموذجية لمناطق الصراع وتأثير الحرب على التنمية. وقد اعتمد البحث على الدراسات والتقارير الحديثة المتعلقة بقياس الفقر متعدد الأبعاد في تطبيق منهجية مبادرة أكسفورد في مجتمع البحث لقياس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الذي يعتمد على ثلاثة أبعاد: الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة. واستخدم طريقة المسح الاجتماعي بالعينة لمناطق ونواحي وقرى ومخيمات محافظتي إدلب وحلب، بسحب عينة عشوائية طبقية بلغت 494 أسرة ومن الأفراد 2,568 فرداً. وقد أظهرت النتائج أن نسبة الفقر كانت مرتفعة وبلغت 25%، وهناك 47% من الأفراد يعانون من الفقر الشديد والحرمان، مع وجود تباين في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد بين المدن والريف والمخيمات. فكانت مساهمة مستوى المعيشة والتعليم في المخيمات بأكثر من 85% من الفقر متعدد الأبعاد، فنحو 31% من الأطفال لم يدخلوا مدرسة مطلقاً ونحو 43% لم يكملوا التعليم الابتدائي. وكان هناك تباين واضح في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد بين محافظة إدلب ومحافظة حلب، فكانت شدة الحرمان في حلب أعلى من إدلب بمقدار 5.5%. وبلغت نسبة حرمان الأطفال من التمدرس في المدن 60.7% وفي القرى 50.8%. وفي مؤشرات الصحة، كانت 10% يعانون نقصاً حاداً في التغذية، ونحو 7% من الأسر كان لديها وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ووصلت هذه النسبة في المخيمات إلى 11.2%. وفي مؤشرات مستوى المعيشة، كان أكثر من 3% لا تتوفر لديهم كهرباء وارتفعت هذه النسبة في المخيمات إلى 5%، وفي مؤشر الوصول إلى مياه شرب نظيفة كان غير متاح لنحو 7% من الأسر، وفي الريف بلغت النسبة 13.5% وفي المخيمات 20% كما كان نحو 7% من سكان المخيمات محرومون من غاز الطهي وأكثر من 17.7% يسكنون في خيام أو منازل من الطين لا تتوفر فيها أبسط مقومات السكن.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب- الفقر متعدد الأبعاد – التنمية – إدلب – حلب.

## مقدمة

شهدت سوريا في فترة الثورة السورية بين عامي 2011-2024 حرب إبادة أدت إلى تهجير المعارضة من المدن السورية إلى محافظة إدلب وريف حلب التي كانت تحت سيطرة المعارضة السورية، وبسبب نظام الأسد، فقد استقبلت هذه المناطق أكثر من 3.3 مليون نازح داخلياً، منهم 1.68 مليون طفل وحوالي 887 ألف طفل في المخيمات. ونظرًا لعدم قدرة هذه المناطق على استيعاب هذا العدد الكبير في ظل إهمال النظام السابق لهذه المناطق، وعدم توفر الخدمات الأساسية في التعليم والصحة، وعدم كفاية الخدمات في البنى التحتية من طرق وشبكات صرف صحي، فقد ارتفعت معدلات الفقر متعدد الأبعاد في هذه المناطق مقارنة بمعدلاتها في عام 2009، حيث كانت فرص التنمية البشرية محدودة أصلاً. ولذا، كان البحث في ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد في شمال غرب سوريا نموذجاً لحالة الحرمان من التنمية البشرية في ظروف الحروب والأزمات. وإذا كان من الصعب قياس التنمية البشرية في مجتمع البحث بتنفيذ المسح الاجتماعي الشامل، فإن تطبيق منهج مبادرة أكسفورد في قياس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الذي يعتمد على ثلاثة أبعاد: الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، في دراسة ميدانية لمجتمع البحث بالعينة، يبدو أكثر واقعية بسحب عينة عشوائية مؤلفة من 494 أسرة وتشمل 2568 فرداً، موزعين على مناطق حضرية (مدن)، وريفية (قرى)، والمخيمات، وتحليل نتائج البحث ومقارنتها مع المعطيات الرسمية في مرحلة ما قبل الحرب في عام 2009م يسهم في التعرف على الظاهرة، واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة لصناع القرار والمنظمات الدولية بعد أن تحررت سوريا من نظام الأسد، لتصحيح السياسات التنموية والمساهمة في التخفيف من حدة هذه الظاهرة والاستفادة بشكل فعال من الجهود الرسمية والدولية لإعادة الإعمار والتنمية في سوريا

## أولاً الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم التنمية: تتعدد تعريفات التنمية كمصطلح لتشمل جوانب متعددة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وقد عرفت الأمم المتحدة في عام 1956 التنمية بأنها: سلسلة من العمليات التي تهدف إلى توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في الحياة الوطنية والمساهمة بأقصى قدر ممكن في تقدمها (تقرير التنمية البشرية، 2023، ص 79). ويمكن النظر إلى التنمية الاجتماعية بأنها عملية تهدف إلى توفير الخدمات الاجتماعية في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم وتوفير المياه والكهرباء... الخ (الشيخ علي، ص 211) فالتنمية بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين المجتمعات من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير القدرات، وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي بشكل يضمن تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع وتحقيق حرياتهم، فهي عملية تعتمد على التخطيط والبرمجة لتعزيز التقدم المجتمعي الشامل والمستدام من خلال إدخال التحسينات في كافة المجالات. (شريف- عبدالله رحيم، 2022)

2- علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

هناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، في علاقة تقاطع بينهما وتأثير مؤشرات كل منهما في الأخرى، فإذا كانت التنمية الاقتصادية تُقاس بمؤشرات كمية مثل: (معدل النمو الاقتصادي، نمو الدخل الفردي، نمو الإنتاجية) والتنمية الاجتماعية تُقاس بمؤشرات نوعية مثل: (التعليم، الصحة، الخدمات، مستوى المعيشة أو الفقر) فهذه المؤشرات في كل طرف تدعم المؤشرات في الطرف الآخر، وتتبادل المزايا والمنافع الاقتصادية بينها، ويمكن للدولة أن تسهم بدور مهم من خلال الخطط الاقتصادية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والصحة، وتأمين المياه الصالحة للشرب، والطرق والكهرباء والاتصالات، وهي قطاعات لا تجذب القطاع الخاص ولا تغريه للاستثمار بها كثيراً، لهذا لا بد أن تأخذ الدولة زمام المبادرة في تأمين هذه الخدمات الضرورية.

3- التنمية البشرية: (Human Development)

مع ظهور المشروع الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في عام 1990، تبنت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية وعرفته في التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 على أنه "عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، وتشمل هذه الخيارات الأساسية أن يعيش الإنسان حياة طويلة خالية من الأمراض، وأن يتعلم، وأن يحصل على الموارد التي تضمن له حياة كريمة، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخيارات الأخرى الحرية السياسية، وحقوق الإنسان، واحترام الذات". فالتنمية البشرية إذًا، تضمن توسيع الخيارات أمام الناس أو تخلق بيئة تمكّنهم، سواء كأفراد أو مجموعات، من تنمية قدراتهم وتحقيق حياة منتجة. وقد عمل البرنامج على إصدار تقارير سنوية تُقيّم التنمية البشرية على مستوى العالم، بوضع مؤشرات إحصائية ورياضية دقيقة لقياسها جرى تطويرها باستمرار. وشملت هذه المؤشرات: نسبة السكان الحاصلين على التعليم، والخدمات الصحية، ومياه الشرب النظيفة، وشبكات الصرف الصحي، ومؤشر العمر المتوقع منذ الولادة. ومن خلال مصفوفة ومعادلات رياضية تجمع هذه المؤشرات تم إنشاء مؤشر عام للتنمية البشرية لترتيب تنازلي لدول العالم حسب ما حققته من إنجازات في التنمية البشرية. (تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص 10)

هكذا تضمن لقد مفهوم التنمية البشرية أبعاداً جديدة، فلم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي بل شملت الجانب الإنساني والاجتماعي، ولم تعد التنمية تُقاس بمؤشرات النمو الاقتصادي فحسب، بل أصبحت تأخذ بعين الاعتبار من هم المستفيدون ومن هم الخاسرون، وأصبح البشر هم الوسيلة والهدف من التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2003)

4- التنمية البشرية ومشكلة الفقر

يمكن القول إن مفهوم التنمية البشرية هو الوجه النقيض لمفهوم الفقر والوسيلة للحد منه، فلم يعد الفقر مفهوماً أخلاقياً، بل أصبحت له مؤشرات كمية ومعدلات رياضية معقدة، يتم من خلالها قياس معدلات الفقر متعدد الأبعاد: الذي يشمل مؤشرات الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب المأمونة، وشبكات الصرف الصحي، والغذاء الضروري لإعادة تجديد طاقتهم. ويشهد العالم اليوم بسبب الصراعات والحروب وعوالة أسواق التجارة والمال والخدمات ارتفاعاً كبيراً في معدلات الفقر تجاوز عدد الفقراء مليار نسمة. هكذا يُعد الفقر اليوم من أهم المشكلات المعيقة للتنمية الإنسانية، وأصبح من واجب الحكومات والمنظمات الدولية الحد من ظاهرة الفقر وتمكين الفئات المهمشة في الحروب والصراعات من الوصول إلى فرص عمل مجزية والوصول إلى الدخل لتحسين مستوياتهم المعيشية. ويُعد التعليم والتعليم المهني والفني والعالي أهم رافعة في التنمية الإنسانية والحد من الفقر، لتطوير قدرات ومهارات الأفراد للوصول إلى عمل مجزٍ أو تحفيزهم على إعالة أنفسهم بتأسيس مشاريع صغيرة أو عائلية في مختلف المجالات تتيح لهم الوصول إلى دخل مجزٍ، وتمكنهم من الوصول إلى الخدمات والسلع الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم اجتماعياً مما يساهم في الحد من ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة. (تقرير التنمية البشرية، 1993، ص3)

#### 5- مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)

من المهم جداً توظيف التراث المعرفي والمفاهيم في أدبيات التنمية السابقة لفهم مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد وطرق قياسه، ففي حين اعتمدت التقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في قياس الفقر على مؤشرات كمية تقيس فقر الدخل والفقر البشري، رأى بعض الباحثين أن هذه المؤشرات لا تأخذ بالحسبان تأثير معدلات التضخم على الدخل وإمكانية الوصول إلى السلع الأساسية والخدمات، كما أن العديد من الخدمات غير قابلة للشراء، مثل الصحة والتعليم، كما أن هذه المؤشرات لا تقيس الحاجات غير الملباة، فاقترح فوستر في عام 1984 دالة مجمعة لقياس الفقر استناداً إلى البيانات التي يتم جمعها عن الأفراد والأسر المحرومة، واعتمد في قياس عتبة الفقر على طريقتين: أولاهما طريقة "الاتحاد" التي يُعد الفرد فيها محروماً إذا ما حُرِم من بعد واحد أو أكثر، وهذا يؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء، والطريقة الثانية طريقة "التقاطع" حيث يكون الفرد فيها محروماً من جميع الأبعاد التي تُعد مؤشراً على الفقر وهذا هو مقياس الحرمان (Foster, & Thorbecke 1984) وفي عام 2007م وبمبادرة من جيمس فوستر وسابين ألكاير في جامعة أكسفورد عُرفت باسم (Oxford Poverty and Human Development Initiative) مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، فوضعا معاً دليلاً جديداً لقياس الفقر عرف باسم دليل متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index) وفي عام 2023م تبني هذا الدليل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في قياس الفقر وأصدر تقريره الأول عام 2024. ولأقمت مبادرة أكسفورد رواجاً كبيراً في الدراسات الميدانية والمسوح الاجتماعية لقياس الفقر في مناطق الحروب والصراعات. ولهذه الأسباب اعتمدنا هذا الدليل لتطبيقه واختباره لقياس الفقر والحرمان في مجتمع البحث الذي عانى من الحروب والصراعات عدة سنوات. ولإيضاح مفردات هذا الدليل في قياس الفقر، فإن الأسرة تُعد فقيرة إذا حُرِم من بعد أو أكثر من هذا المقياس، الذي ينقسم إلى ثلاثة أبعاد: (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة). وجرى تقسيم المقياس بين هذه الأبعاد بالتساوي، لكل بعد منها 33.3%. ويتألف المقياس من 10 مؤشرات indicators: يوجد مؤشران للتعليم ومؤشران للصحة والتعليم، و6 مؤشرات لمستوى المعيشة، ولكل مؤشر عتبة حرمان ثابتة تساوي 11.5، ويكون الشخص محروماً/فقيراً بالنسبة لهذا المؤشر. ففي البعد الصحي مثلاً، عتبة المؤشر الأول هي وجود حالة وفاة لطفل أو أكثر في العائلة الواحدة، والعتبة الثانية هي أن يكون واحد على الأقل من أفراد الأسرة يعاني من سوء التغذية. وفي التعليم فإن العتبة الأولى هي وجود فرد من أفراد الأسرة لم يكمل خمس سنوات من الدراسة، والثانية وجود طفل واحد على الأقل غير ملتحق بالمدرسة. أما مستوى المعيشة فهناك 6 مؤشرات: عدم توفر مياه شرب نظيفة، صرف صحي، كهرباء، غاز للطهي، خيمة أو منزل مبني بوسائل بسيطة، عدم توفر وسيلة اتصال أو نقل. ولتحديد الفقر على المستوى متعدد الأبعاد، تعتمد أغلب الأدبيات على عتبة حرمان وهي قيمة ثابتة  $K=633$  تعكس حالة من الحرمان في عدد من المؤشرات تتراوح بين مؤشرين إلى ستة مؤشرات حسب ثقل المؤشر. وعادةً ما تستخدم هذه العتبة للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء. (Alkire and Foster, 2007)

#### 6- الدراسات السابقة

للأسف، تُعد الدراسات العربية الحديثة ذات الصلة ببحثنا قليلة جداً، باستثناء المسوح الاجتماعية والتقارير عن الفقر المتعدد الأبعاد، وقد ركزنا على أهم الدراسات الحديثة المتوفرة التي تتقاطع مع موضوع بحثنا، واستبعدنا الدراسات القديمة عن التنمية والفقر لفقدان أهمية نتائجها بعد مرور الزمن عليها، وأهم هذه الدراسات:

1. دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، 2018، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت. استند التقرير إلى دراسة مسحية في الفترة بين 2011-2014 لنحو 10 دول عربية، ومن بينها الدول متوسطة الفقر: العراق، ومصر، والمغرب، والأردن، وتونس، والجزائر، والبلدان الأشد فقراً: جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، واليمن، وفلسطين، حيث تؤول المنطقة أكثر من 53% من مجموع اللاجئين بسبب الحروب و37% من السكان المشردين في الداخل. وركزت الدراسة على مناطق النزاع والحروب المستمرة في اليمن والسودان وفلسطين، وللأسف، تم استثناء سوريا من هذه الدراسة، وخلصت أفضت الدراسة إلى نتائج وتوصيات مهمة، من بينها أن الفقر يتركز بشكل أكبر في مناطق الحروب والصراعات مقارنة بالمناطق الأخرى. وكانت نسبة الفقر المدقع مرتفعة في الريف وبلغت 83%، وكان الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً في البلدان التي تعيش صراعات، فبلغت نسبة من يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد 44% ونحو 55% منهم محرومون من التعليم، مع وجود فجوات في التعليم بين البلدان المدروسة. قدمت الدراسة توصيات بضرورة توليد فرص العمل لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد وعدم المساواة، وضرورة تأمين فرص الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية لجميع السكان، ودعم السلع الغذائية الأساسية والوقود والطاقة، والاستثمار في تعليم الأطفال وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضرورة إنشاء المركز العربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر.

تعقيب: تُعد هذه الدراسات من الدراسات الإقليمية الهامة في تطبيق منهج دراسة الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية المتوسطة النمو والبلدان الأشد فقراً لمعرفة أبعاد الفقر في الدول الإقليمية والعربية الأخرى، لكنه استثنى سوريا بسبب الحرب وعدم إمكانية الوصول إلى البيانات، وسيحاول بحثنا سد هذه الثغرة المعرفية.

## 2. عائشة علي اليوسف (2019) أثر البنية المكانية في التنمية السورية

تناولت الدراسة الفروق الجغرافية الكبيرة الموجودة بين المحافظات السورية في التنمية البشرية، والفروق بين المحافظات الفقيرة في جنوب وشمال شرق سوريا والمحافظات الأخرى المتقدمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات بكل محافظة باستخدام الأسلوب الكارتوغرافي، من خلال وضع مصفوفة للخصائص المكانية للمحافظات السورية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية. كما ناقشت الدراسة مواضيع البنية المكانية والخصائص الوظيفية لكل محافظة استناداً إلى بيانات المساحة وعدد السكان والأنشطة الاقتصادية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- هناك خلل واضح في نسب توزيع السكان على المحافظات السورية، مما يدل على اختلاف البنية المكانية للمحافظات السورية وإمكانية التطوير والتنمية.
  - التوزيع غير العادل للأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية بين المحافظات السورية، مع إمكانية تقليل التركيز في العاصمة وريفها على حساب التوسع في المحافظات الجنوبية والغربية والشرقية من سورية ثم الوسطى.
  - هناك حاجة كبيرة لتحقيق التنمية عن طريق إزالة الفروقات بين الريف والمدينة في جميع المحافظات لتحقيق العدالة الإقليمية.
- تعقيب: قدمت هذه الدراسة عرضاً اقتصادياً وصفيّاً مهماً، بينت فيه مقدار الغبن الذي لحق ببعض المحافظات مثل إدلب وحلب بسبب سياسات النظام التنموية المنحازة وغير المتوازنة، وهو ما يؤكد أهمية إجراء دراسات تطبيقية لهذه المناطق.

## 3. كرم حلي-محمد صالح (2019) أثر تدخل المنظمات على التماسك المجتمعي في الشمال السوري بين المجتمع المضيف والمهجر

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية لأكثر من 1051 مجتمعاً محلياً (قرية وبلدة) في شمال غربي سوريا، واستخدمت ميزة تحديد المواقع باستخدام برنامج كوبو للتأكد من الجودة ومعرفة مواقع أفراد العينة في ملء الاستبيان ضمن المنطقة، إضافة إلى اعتماد جلسات الحوار المركز لنحو 10 مناطق لضمان التمثيل المتساوي لمجتمع الدراسة من المقيمين والمهجرين واختيار 78 مشاركاً، منهم 30 مهجراً و48 مضيفاً من العاملين في المنظمات والمستفيدين من منظمات المجتمع المدني. شملت الدراسة عينة مؤلفة من 200 من المهجرين والمضيفين، موزعة حسب العمر والجنس وبلغت نسبة النساء 44% والذكور 56%.

توصلت الدراسة إلى نتائج تتلخص فيما يلي:

- انخفاض الدخل: عانت 80% من الأسر من فقر الدخل ولم يتعد متوسط دخلها الشهري (نحو 80 دولاراً) ولم يكن يكفيها دخلها لتأمين احتياجاتها الغذائية فاعتمدت على الاستدانة لتأمين احتياجاتها، ونحو 56% من الأسر اضطرت لتحسين دخلها بعدم إرسال الأطفال إلى المدارس وإرسالهم للعمل لمساعدة ذويها، في حين اضطرت 22% منها إلى تخفيض حجم وجباتها الغذائية اليومية، و10% منها اضطرت إلى بيع ممتلكاتها لسد احتياجاتها.
- مصادر الدخل: اعتمد 85% منها على مصادر دخل من العمل اليومي غير المستقر من العمل في الزراعة والتجارة أو الصناعة، ونحو 14% اعتمدت على تحويلات الأقارب من خارج البلاد، و13% فقط كانت لديها أجور ورواتب ثابتة.
- دور منظمات الإغاثة: ساعدت المنظمات الإغاثية على الحد قليلاً من آثار الفقر من خلال التمويل غير الكاف لتأمين فرص عمل، لكن هذا التمويل أثر سلباً على التماسك المجتمعي، والشعور بالتفاوت وعدم العدالة في توزيع التمويل.

- معالم الأزمة الإنسانية: هناك 5 مليون شخص تعادل نسبتهم 80% يعانون من الفقر البشري المتعدد الأبعاد، وبحاجة ماسة للمساعدة في الوصول إلى خدمات والتعليم والصحة والأمن الغذائي والمياه والكهرباء.

تعقيب: سلطت هذه الدراسة الضوء على دور المنظمات الإغاثية في الحد من الفقر في مجتمع بحثنا والآثار المتباينة لهذا الدور، وبينت حجم المأساة الإنسانية الكبيرة في مجتمع بحثنا وهو أمر يمكن البناء عليه، ومن الناحية التقنية أشرفت على البحث منظمة دور (D00R) التركية ومؤسسة (شباب التغيير) في الداخل السوري، التي تمتلك دعماً مالياً ولوجستياً في شمال غربي سوريا لا نستطيع نحن توفيره في بحثنا، لكنها للأسف اكتفت بمؤشر مستوى الدخل ومصادره وبعض المؤشرات العامة، لكنها لم تدرس الفقر المتعدد الأبعاد، وهم ما سنحاول استدراكه في بحثنا هذا لسد هذه الثغرة المعرفية.

4. Attoma1, Ida D' & Matteucci, , Mariagiulia (2023). Multidimensional poverty: an analysis of definitions, measurement tools, applications and their evolution over time through a systematic review of the literature up to 2019

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة الهامة في تحليل المضمون للدراسات المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد من المواقع الإلكترونية وشملت نحو 229 مقالاً، وقد وضعت الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسية في تصنيف وتحليل الأدبيات البحثية هي: (1) ما هي التعريفات الرئيسية للفقر متعدد الأبعاد؟ (2) ما هي الأساليب المستخدمة لقياس الفقر متعدد الأبعاد؟ (3) ما هي الأبعاد المقاسة تجريبياً؟ ورأت أن أكثر الأساليب شيوعاً في الأدبيات منهجية ألكاير-فوستر (AF) التي تتعلق بتعريف الفقر متعدد الأبعاد، وإدخال أساليب لتجميعه وقياسه، واستخدمت ثلاثة أبعاد متعلقة بالفقر في وهي: التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة. وقد وُجّهت الدراسة انتقادات لبعض دراسات الفقر التي ركزت فقط على بُعد الدخل/الاستهلاك، أو التي استخدمت بعضها نظريات ضبابية أو معامل جيني فقط. وعلى الرغم من اعتماد نهج ألكاير-فوستر لقياس الحرمان ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) من قبل الأمم المتحدة، كأولوية هذه الطريقة، فقد أثّرت بعض الانتقادات لها في أنها تتطلب توفر بيانات مسحية دقيقة على مستوى الفرد أو الأسرة، وبالتالي، فإن تعذر الوصول إلى مصادر البيانات أحياناً يحد من قابلية تطبيق الطريقة. لكن على الرغم من إشارة الكير إلى أن هذه الطريقة حساسة في التوزيع المشترك للحرمان، على عكس الطرق الأحادية البعد الأخرى، إلا أن هذه الطريقة تُمثل إطاراً عاماً لقياس الفقر من منظور متعدد الأبعاد، وينبغي تفعيلها وفق خيارات مناسبة تعتمد على أهداف الدراسات التجريبية. لكن بعض البلدان لا تزال غير مشمولة بالبحث الكافي في الدراسات المقارنة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) إذا ما قورنت مع بلدان آسيا وأوروبا، وقد تمهد هذه الملاحظات الطريق لإجراء بحوث في المستقبل.

تعقيب: تُعد هذه الدراسة المسحية من الدراسات الأرشيفية الغنية لمعرفة الدراسات التي جرت في السنوات الماضية، ويمكن الاستفادة من نتائجها ملاحظاتها في تصويب طريقة استخدام منهج مبادرة أكسفورد في دراسات الفقر، وهو ما حاولنا تصحيحه في منهجية بحثنا.

5. United Nations Development Programme (UNDP). (2024). Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking global poverty, Data for high-impact action, New York

التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وحمل التقرير عنوان: مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد 2023: تحليل الفقر العالمي، بيانات من أجل اتخاذ إجراءات عالية التأثير. حيث بدأ البرنامج اعتماد نهج مبادرة أكسفورد في قياس الفقر متعدد الأبعاد على مستوى العالم في تقاريره منذ عام 2019م. اعتمد التقرير على دراسة مسحية لأكثر من 110 دول (22 دولة منخفضة الدخل، و85 دولة متوسطة الدخل، و3 دول مرتفعة الدخل) تعادل نسبة سكانها 92% من سكان الدول النامية وتغطي 6.1 مليار نسمة. ورأى التقرير أيضاً أن 50% من مجموع الفقراء هم الأطفال دون سن 18 سنة، وأن الفقر تركز في المناطق الريفية بنسبة 84% وفي دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وبلغت نسبة من لا يحصلون على خدمات صرف صحي وسكن ملائم 90%، والمحرومين من وقود طهي مناسب 75%، كما يعاني 4% من سوء التغذية، ونحو 80% من الفقراء يفتقرون إلى الكهرباء. وفي جميع المناطق، باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى، هناك 50% من الأسر الفقيرة لا يوجد فرد واحد فيها أكمل ست سنوات من الدراسة. وفي الدول العربية يبلغ معدل الإصابة في أفقر دولة ما يزيد قليلاً على 52%، ولكن 20 منطقة دون وطنية لديها معدل يصل إلى 83.8%.

تعقيب: للأسف لم يُعط نفس الأهمية لمناطق الحروب والصراعات، بينما حاول قياس تطور الفقر بعد أزمة كوفيد 2019م، فوجد التقرير أن 25 دولة متوسطة الدخل انخفضت فيها قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد إلى النصف بشكل ملحوظ خلال 15 عاماً، مما يُظهر أن التقدم السريع ممكن، لكن ما يُفاقم الفقر متعدد الأبعاد هو وجود الحروب والنزاعات والتهديدات البيئية وتحديات الحوكمة. ورأى التقرير أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي والمعلومات المرتبطة قد تسهم في اتخاذ إجراءات ملموسة وعملية لتصحيح مسار أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وأمل التقرير أن تستفيد من بياناته المؤسسات والحكومات لوضع سياسات تدخل عالية التأثير وفعالة من حيث التكلفة قائمة على توفر معطيات دقيقة للحد من الفقر.

6. United Nations Development Programme (UNDP) and the Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI). (2024). Global Multidimensional poverty INDEX 2024, Poverty amid conflict, New York

صدر هذا التقرير بالتعاون المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد، وهو لا يختلف كثيراً عن التقرير السابق الذي أُجري بعده في عام 2024، وحمل عنواناً فرعياً: "مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد: الفقر في خضم الصراع". وشمل التقرير 112 بلداً آسيوياً وأفريقياً، وركز على مقارنة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في مناطق الحرب مع البلدان الأخرى. وأظهرت نتائج التقرير وجود 1.1 مليار شخص يعانون من الفقر، يعيش 40% منهم في بلدان تعاني من الحروب والهشاشة وانعدام الأمن في المناطق المتضررة من النزاعات والحروب، وأكثر من 50% منهم أطفال دون سن 18 عاماً، منهم 27.9% مقارنةً بـ 13.5% بين البالغين. وفي مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، كان (34.8%) من السكان يعانون من الحرمان، ونحو 8.0% من الأسر لديها وفيات للأطفال دون سن الخامسة. وفي مؤشر التعليم، كانت 17.7% من الأسر تعاني من وجود أطفال خارج المدارس، ونحو 58% من الأسر تعاني من نقص تغذية حاد، وأكثر من 25% محرومون من الوصول إلى الكهرباء، و75% من الأسر لا يصلون إلى خدمات الصرف الصحي، ونحو 80.5% لا يتوفر لهم سكن ملائم، و89% منهم محرومون من وقود الطهي

تعقيب: تؤكد نتائج التقرير تشابه مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد ومعدلات الحرمان في المناطق التي شهدت في السنوات الأخيرة حروباً وصراعات، وأن منجزات عقود من التنمية البشرية قد دُيرت بشكل مربع، وبالتالي فإن بلوغ أهداف الألفية في عام 2030 أصبح على المحك، ويجب إعادة النظر فيها مجدداً. وبالنسبة لبحثنا، ستكون هذه النتائج مفيدة رغم التباعد الجغرافي، للتأكد من تشابه النتائج التي أفرزتها الحرب والصراع على الفقر متعدد الأبعاد ومؤشرات التنمية البشرية في شمال غربي سوريا.

### ثانياً-الخطوات المنهجية للبحث

- 1- مشكلة البحث: تمثل مشكلة الفقر متعدد الأبعاد بعد تحرير سوريا من النظام البائد تحدياً كبيراً للتنمية في شمال محافظتي إدلب وحلب، بسبب التدمير الكبير للبنية التحتية، وعدم توفر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وارتفاع معاناة السكان المحليين. وتتمثل مشكلة البحث في غياب الدراسات الميدانية التي تربط بين النزاع المسلح والفقر المركب في محافظتي إدلب وحلب، والتي تُظهر تفاوت مظاهر الحرمان بين المدن والريف والمخيمات، مما استدعى إجراء دراسة ميدانية باستخدام مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد للتعرف على أبعاد الحرمان في هذه المناطق، وذلك باستخدام أسلوب المسح بالعينة، ومن خلال استخدام مؤشرات الحرمان والفقر متعدد الأبعاد للوقوف على الوضع المتردي لهذه المناطق، وإمكانية تحديد أوجه القصور لضمان عدالة القياس وفعالية التدخل من قبل الحكومة السورية الجديدة والمنظمات العربية والدولية للحد من هذه الظاهرة.
- 2- أهمية البحث: تكمن الأهمية العملية للبحث في كونه يسد فجوة معرفية وميدانية في فهم الفقر متعدد الأبعاد في مناطق النزاع، تحديداً في شمال غرب سوريا، حيث تتداخل آثار الحرب مع مظاهر الحرمان البنيوي. وتتمثل أبرز أوجه الأهمية فيما يلي: إن قضية الفقر والحرمان البشري تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه مناطق الشمال السوري، لا سيما في ظل ما تشهده هذه المناطق من تدهور في البنية التحتية، وغياب مؤسسات الدولة، ونقص الخدمات الأساسية وعلى رأسها: التعليم، والصحة، وانخفاض مستوى المعيشة، يستدعي الدراسة وتطبيق دالة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index MPI) واختبارها في مجتمع البحث، ومن الناحية المعرفية يسهم البحث في توثيق ظاهرة الفقر المركب في إدلب وحلب، من خلال البيانات الميدانية الحديثة، ومعرفة التفاوتات في المؤشرات الفرعية للفقر بين المدن والأرياف والمخيمات، وربطها بالتنمية. ويُعد هذا البحث من الدراسات القليلة التي تقدم مدخلاً تحليلياً حديثاً لفهم أبعاد الفقر وشدة الحرمان في هذه المناطق، وقد تسهم نتائجه في مساعدة الحكومة السورية الجديدة والمنظمات في التعرف على أبعاد هذه المشكلة وترتيب أجندة التدخل العاجل للحد من آثار هذه المشكلة، بعودة النازحين وسكان المخيمات إلى منازلهم وتأمين الخدمات للحد من مشكلة الفقر.

### 3- مبررات ودوافع البحث

1. غياب الدراسات الميدانية الدقيقة التي توثق الفقر متعدد الأبعاد في مناطق النزاع، خصوصاً في إدلب وحلب، رغم تفاقم مظاهر الحرمان.
  2. الحاجة إلى فهم مركب للفقر يتجاوز المؤشرات التقليدية للتنمية، ويشمل التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، في ظل انهيار البنى التحتية والمؤسسات.
  3. اختبار صلاحية منهجية مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) في البيئة المحلية وتطوير أدوات قياس أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بين المدن، الأرياف، والمخيمات، وتُراعي أبعاد الفقر والحرمان.
  4. مساعدة الحكومة السورية الجديدة في التعرف على أبعاد المشكلة، واتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة لمعالجتها والحد من أثارها.
- 4- أهداف البحث: تتلخص أهداف البحث في الأهداف التالية:

- أ. تطبيق منهجية مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) في مجتمع البحث واختبار مدى ملاءمتها لقياس الحرمان في مجتمع البحث
- ب. التعرف الميداني الدقيق على أبعاد مشكلة الفقر متعدد الأبعاد في مجتمع البحث.
- ج. توفير قاعدة بيانات ميدانية موثوقة يمكن استخدامها في صياغة سياسات تنموية أكثر عدالة وأكثر استجابة لاحتياجات السكان في هذه المناطق
- 5- تساؤلات البحث: سيحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:
- أ. كيف أثرت ظروف الحرب المستمرة على مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في محافظتي إدلب وحلب خلال عام 2024؟
- ب. كيف يؤثر الفقر المتعدد الأبعاد على مؤشرات التنمية في مجتمع البحث؟
- ج. هل هناك فروق إحصائية في معدلات الفقر متعدد الأبعاد بين محافظة إدلب ومحافظة حلب؟
- د. هل هناك فروق إحصائية في معدلات الفقر حسب توزع العينة في المدن والقرى والمخيمات؟
- 6- المفاهيم والمصطلحات الأساسية للبحث:
- أ. التنمية البشرية: عُرِفَ أمارتيا سن التنمية البشرية بأنها: توسيع قدرات الأفراد على اختيار وتحديد مسار حياتهم وتحقيق رفاههم الشخصي، وتلبية احتياجاتهم الأساسية في التعليم، الرعاية الصحية، والتمكين الاجتماعي للفئات المهمشة، ويمكن قياس التنمية البشرية (HDI) بمؤشرات الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة)، ومستوى المعيشة (الدخل القومي الإجمالي للفرد) ومؤشرات أخرى مثل توفير خدمات الرعاية الصحية، فرص التعليم، المساواة بين الجنسين، وإمكانية الوصول إلى فرص العمل. (سن، 2010)
- ب. الفقر: يُعرّف الفقر بأنه الحالة التي يعاني فيها الأفراد أو الأسر من عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وتعليم، وصحة، لكن في هذا البحث، لا يُنظر إلى الفقر فقط كحرمان مادي أو نقص في الدخل، بل يُفهم بشكل موسع على أنه حرمان من القدرات الأساسية التي تتيح للإنسان أن يعيش حياة كريمة
- ج. نسبة الفقر: يشير هذا المفهوم إلى المعنى الكمي في حساب نسبة الأفراد أو الأسر المصنّفين كفقراء حسب المؤشرات الكمية للفقر
- د. الفقر متعدد الأبعاد (MPI): لا يقتصر الفقر على الدخل، بل هو مفهوم يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن قياسها كمياً وهي: الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ويُحتسب بإعطاء كل بعد 33.3% وتقسيم كل بعد إلى مؤشرات فرعية يأخذ كل مؤشر نسبة متساوية من بعد كل مؤشر، فإذا بلغ المؤشر 33.33% فأكثر تُعد الأسرة فقيرة وتعاني من الحرمان.
- 7- منهج وطريقة البحث: اعتمد هذا البحث على منهجية أكسفورد في قياس دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي يقيّم درجة حرمان السوريين من ثلاثة أبعاد تتضمن التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وذلك باستخدام عشر مؤشرات رئيسية وطريقة المسح الاجتماعي باستخدام العينة
- أدوات القياس: مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) وفق منهجية مبادرة أكسفورد، التي تقيس الحرمان في ثلاثة أبعاد رئيسية:
  - التعليم: وجود أطفال محرومين من التعليم، وأطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي
  - الصحة: سوء التغذية، وفيات الأطفال
  - مستوى المعيشة: الحرمان من: الكهرباء-المياه النظيفة-الصرف الصحي-غاز الطهي-عدم توفر سكن ملائم، وسائل النقل والاتصال
- وتم تعديل المؤشر ليتناسب مع خصوصية مجتمع البحث بإضافة مؤشرات فرعية تتعلق بالنزوح، والوصول إلى المساعدات الإنسانية.
- 8- أدوات جمع البيانات: يستخدم البحث
- مقابلات نوعية مع فاعلين محليين، باحثين، وممثلين عن منظمات إنسانية.
  - الاستبيان في جمع البيانات المتعلقة بأبعاد الظاهرة المدروسة.
- 9- مجتمع البحث والعينة: وحدة التحليل بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية وقياس الفقر متعدد الأبعاد هي الأسرة والأفراد، وتم سحب عينة عشوائية طبقية عدد مفرداتها 494 عائلة تمثل 2.2 بالآلاف من مجتمع البحث، لضمان تمثيل عادل وشامل لجميع فئات المجتمع في كلا المحافظتين.
- 10- مجالات وحدود البحث: يقتصر المجال المكاني على محافظة ادلب وريف حلب، أما الحدود الزمانية لجمع البيانات فكانت بين 2025/4/1 -2025/6/5-
- 11- تصميم واختبار الاستبيان
- قبل تصميم الاستبيان قام فريق البحث بزيارة المواقع والمناطق وعقد جلسات حوار مع بعض العاملين في المنظمات ومنظمات المجتمع المدني للتعرف على الواقع العملي قبل تصميم الاستبيان، وصُمم باستخدام منصة KoBoToolbox عبر صيغة XLSForm التي تتيح

مرونة في التصميم وربط الأسئلة بالتحقق المنطقي والتقييدات التلقائية لتفادي إدخال بيانات غير منطقية، وقد قُسمت جوانب الاستبيان لتشمل الأسئلة مؤشرات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ومؤشر الفروق بين الجنسين مع الأخذ بعين الاعتبار المفاهيم المعتمدة في البحث والإجابة على تساؤلات البحث. وقبل الشروع في جمع البيانات الرئيسية، تم اختبار صدق الاستبيان ومعدل الثبات بجمع البيانات وتحليلها على عينة عشوائية تجريبية عددها 32 مفردة خلال الفترة ما بين 14 أيار و 5 حزيران 2025، لقياس الصدق والثبات في الاستبيان والاتساق الداخلي لمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للعناصر المختارة بين (0.81 و 0.86)، وهي قيمة جيدة وتعبر عن الاتساق بين مكونات المؤشر، وتم سحب عينة عشوائية طبقية وعنقودية من مجتمع البحث تعادل 2.2 بالألف من مجتمع البحث، بلغ عدد مفرداتها 494 مفردة، وبعد جمع البيانات تم تدقيقها على مرحلتين: تدقيق آلي باستخدام أدوات الفحص ضمن KoBo، لاكتشاف القيم المفقودة أو المتطرفة وتدقيق يدوي لعينة من الاستمارات لمراجعة منطق الإجابات وسلاسة تدفق الأسئلة، وتم تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS.

### ثالثاً-نتائج الدراسة الميدانية

1- مجتمع البحث وتوزع العينة: بلغ عدد السكان في مجتمع البحث في نوفمبر 2024 نحو 6.678 مليون نسمة، نصف هؤلاء (49.8%) كانوا نازحين من محافظات سورية أخرى. وكانت محافظة إدلب مكتظة بالسكان، فقد ضمت 4.478 مليون نسمة يعيشون في القرى والمدن والمخيمات، وفي ريف حلب المحرر 2.2 مليون نسمة. وتوزعت العينة كما هو موضح في الجدول رقم (1)؛ ففي محافظة حلب 243 مفردة، وفي إدلب 251 مفردة. وحسب مكان السكن (ريف-مدينة-مخيم)، كان 37.2% منهم يعيشون في المدن و38.5% في القرى، وكان قرابة 2 مليون نازح بلغت نسبتهم 24.3% يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط المقومات؛ وهي خيام أوت نازحين من حماة وجبل الزاوية بريف إدلب، حيث شهدت حركة النزوح نحو المناطق المحررة في إدلب وريف حلب منذ عام 2012 بسبب ارتفاع وتيرة قصف نظام الأسد المخلوع بالطيران الحربي والبراميل المتفجرة والسلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية لتدقق عدد كبير منهم. وجرى تجهيز مخيمات بمساعدة منظمات خيرية وإنسانية، وبُني بعضها من الطوب بمساعدة منظمة الهلال الأحمر القطرية ومنظمة الكوارث التركية أفاد.

جدول رقم 1: توزع مفردات العينة في المدن والقرى والمخيمات

توزع العينة حسب مكان السكن	العدد	نسبة
قرية	190	38.5%
مدينة	184	37.2%
مخيم	120	24.3%
المجموع	494	100%

2- حساب المؤشر العام للفقر متعدد الأبعاد:

بلغ عدد الأسر التي تعاني من الحرمان 100 عائلة تعادل نسبتهم 20.2%، وعدد الأفراد المحرومين 636 تعادل نسبتهم 24.7% من عدد أفراد البحث، وبتطبيق قانون حساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد التالي:

$$(MPI) MPI = H * A$$

$$H = \frac{q}{n} = \frac{636}{2568} \times 100 = 25\% \text{ = نسبة الفقر}$$

حيث تمثل  $q$  عدد الأفراد المحرومين في مجتمع البحث

$A$  = (شدة الفقر أو الحرمان): ويتم حسابه وفق القانون التالي:

$$A = \frac{\text{درجة الحرمان لجميع الأسر}}{\text{عدد الأفراد المحرومين}}$$

درجة الحرمان: تم حساب درجة الحرمان لجميع الأسر المحرومة وفق المؤشرات العشرة المعتمدة في مقياس الفقر المتعدد الأبعاد؛ فإذا كان مجموع درجة الحرمان يساوي أو أكبر من 33% تُعتبر العائلة محرومة. وبحساب الحرمان في كل مؤشر فرعي لكل عائلة مضروباً بعدد أفرادها وجمع النتائج، تكون درجة الحرمان 29.822.

$$A = \frac{29,822}{636} \times 100 = 47\%$$

بتعويض القيم السابقة يكون مؤشر MPI للفقر متعدد الأبعاد في مجتمع البحث

$$MPI = H * A = 0.25 * 0.47 = 11.75\%$$



## 3- مساهمة كل بعد في مؤشرات الفقر متعدد:

يوضح الجدول رقم 2 إن الفقر في التعليم كان الأعلى وبلغت 46.5%، تلاه مؤشر مستوى المعيشة بنسبة 36.2%، ثم مؤشر الصحة بنسبة 17.4%

جدول رقم 2: جدول يبين نسبة مساهمة كل مؤشر في الفقر متعدد الأبعاد

البعد	نسبة المساهمة
التعليم	46.5%
مستوى المعيشة	36.2%
الصحة	17.4%
المجموع	100

## 4- الفقر المتعدد الأبعاد في مجتمع البحث حسب المؤشرات الفرعية Sub-indicators:

- تم حساب هذه المؤشرات في عينة الأسر، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (3) على النحو التالي:
- بُعد الصحة: وزنه 33.33% في المؤشر العام، ويشمل مؤشرين وزن كل منهما 16.7%، وشمل عدد الأسر التي تعاني من سوء التغذية وبلغ عددها 47 أسرة ونسبتهم 10%، والأسر التي تعاني من وجود حالة وفيات طفل أو أكثر دون سن الخامسة وبلغ عددها 35 أسرة، ونسبتهم 7%، فيكون مجموع أوزان المؤشر 17%. وتعكس هذه الأرقام هشاشة الوضع الصحي، والافتقار إلى شبكات الرعاية الصحية والتغذية، إضافة إلى ارتفاع الوفيات بسبب التلوث البيئي ومخلفات الحرب.
  - بُعد التعليم: وزنه 33.33% في المؤشر العام، ويشمل مؤشرين وزن كل منهما 16.67%. الأول: عدد الأسر التي لديها أطفال غير مسجلين في المدرسة نهائياً وبلغ عددهم 85 أسرة، والمؤشر الثاني: عدد الأسر التي يوجد فيها أطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي وبلغ عددهم 134 أسرة. هناك 28% من الأسر لديها طفل واحد على الأقل لم يكمل تعليمه الابتدائي، ونحو 18% منهم لديهم أطفال في سن التعليم غير مسجلين في المدارس. فيكون مجموع أوزان المؤشر 46%، وارتفاع هذا المؤشر يعود لنقص عدد المدارس والمدرسين وارتفاع حجم الأقساط في المدارس الخاصة، حيث كانت تكلفة التعليم مرتفعة جداً.

جدول رقم 3: مساهمة كل مؤشر بحسب الفقر متعدد الأبعاد في مجتمع البحث

البعد	المؤشر	عدد الأسر المحرومة	نسبة المساهمة
الصحة	1-وجود أفراد يعانون من سوء التغذية	47	10%
	2-وفيات الأطفال دون سن الخامسة	35	7%
التعليم	1-وجود أطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي	134	28%
	2-وجود أطفال لم يلتحقوا بالمدارس	85	18%
مستوى المعيشة	-لا يوجد كهرباء مطلقاً	43	3%
	-لا يمكن الوصول إلى الصرف الصحي المحسن	194	14%
	-لا يوجد مصدر لمياه الشرب	95	7%
	-منزل مبني بمواد أولية بسيطة كالطوب أو الحجر	127	9%
	-الحرمان من غاز الطهي واستخدام الحطب أو الفحم وروث الحيوانات	52	4%
	-توفر وسيلة نقل أو وسيلة تواصل بالهاتف المحمول	0	0%

- بُعد مستوى المعيشة: وزنه 33.33%، ويشمل ستة مؤشرات، وزن كل مؤشر 5.56%. وقد توزعت نتائج المؤشرات الفرعية كما يلي: عدد الأسر المحرومة من الصرف الصحي بلغ 194 عائلة ونسبتهم 14%، وعدد من لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة بلغ 95 عائلة ونسبتهم 7%، وعدد الأسر المحرومة من سكن ملائم من حيث المواد المستخدمة في البناء بلغ 127 ونسبتهم 9%، وعدد الأسر المحرومة تماماً من الكهرباء 43 أسرة ونسبتهم 4%، وعدد الأسر التي تعاني من الحرمان من غاز الطهي ويستخدمون الحطب أو الفحم أو روث الحيوانات بلغ 52 منزلاً، ونسبتهم 4%. وفي المؤشر الأخير كانت جميع الأسر تمتلك وسيلة اتصال بالهاتف المحمول للتواصل

## 5- مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد حسب التوزيع الجغرافي

تُظهر البيانات أن التوزيع الجغرافي للفقر متعدد الأبعاد يكشف عن تباينات هيكلية صارخة. ففي المدن، كانت نسب الفقر وبلغت 11.2% وشدة الحرمان 39.5% وبلغ مؤشر MPI نحو 4.4%، ما يشير إلى وجود فرص تعليمية أفضل. أما في القرى، فبلغت نسبة الفقر 8.6%،

مع شدة فقر أعلى بلغت 43.1% وبلغ مؤشر MPI نحو 3.7% مما يشير إلى تراكم الحرمان من سنوات سابقة، في حين كان وضع المخيمات الأكثر هشاشة، حيث وصلت نسبة الفقر إلى 50.4% وشدة الفقر إلى 51.3%، وتُنْتِج أعلى قيمة لمؤشر MPI وهي 25.8% حيث يعيش 52 من أصل 120 أسرة في فقر متعدد الأبعاد، ويعكس هذا أثر أزمات الزواج والتمهيش داخل المخيمات. وفي مساهمة الأبعاد الثلاثة للفقر حسب المناطق، تتسق المؤشرات مع النتائج السابقة بوجود تفاوت كبير في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد بين المدن والقرى والمخيمات وكانت موزعة على النحو المبين في الجدول رقم 4:

- المدن: سجل التعليم أعلى مساهمة في مؤشر الفقر (60.7%)، ثم الصحة (23.6%)، تلاها مستوى المعيشة (15.7%)، تشير هذه المؤشرات إلى وجود تفاوت كبير في الدخل بين الأسر، مع انتشار التعليم الخاص، إضافة إلى نقص في المدارس وعدم القدرة على الاستيعاب، وهو فقر معرفي رغم توفر المرافق.
- القرى: تصدر التعليم المرتبة الأولى في مؤشر الفقر وبلغت مساهمته (50.8%)، يعود سببه إلى ارتفاع تكلفة التعليم في القرى ونقص في المدارس والموارد التعليمية، وفي مؤشر مستوى المعيشة بلغت مساهمته (32.1%)، مما يعكس ضعف الخدمات في توفر المياه والصرف الصحي، وفي مؤشر الصحة بلغت مساهمة المؤشر 17.1%.

جدول رقم 4: مساهمة كل بعد في الفقر متعدد الأبعاد بين المدن والقرى والمخيمات

البعد	المدن	القرى	المخيمات	نسبة المساهمة الكلي
الصحة	23.6%	17.1%	15.1%	17.4%
التعليم	60.7%	50.8%	37.4%	46.5%
مستوى المعيشة	15.7%	32.1%	47.5%	36.2%

- المخيمات: بلغت نسبة مساهمة مستوى المعيشة 47.5%، متقدماً على التعليم (37.4%) والصحة (15.1%). وهذه المؤشرات لا تعكس الواقع فحسب، بل إن العديد من المخيمات كانت تفتقر للخدمات الأساسية. وفي حين كانت المخيمات تعتمد على المساعدات الإغاثية من المنظمات، فإن هذه المساعدات لم تكن كافية بالرغم من حجمها الكبير؛ فلم يصل إلا قسم ضئيل منها لمستحقيها، في ظل الفساد في منظمات الإغاثة وسرقة المساعدات وعدم وجود رقابة على التوزيع.
- المؤشرات الفرعية للفقر متعدد الأبعاد حسب مكان السكن

يبين الجدول رقم (5) التباين في مؤشرات الفقر الفرعية بين المدن والقرى والمخيمات، حيث بلغت نسبة من يعانون من سوء التغذية في المدن 12.4%، في حين انخفضت في الريف إلى 9.8%، وفي المخيمات التي اعتمدت على سلال غذائية من المنظمات بلغ المؤشر 9% وفي مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بلغ في المدن نحو 6%، وفي الريف أكثر من 7%، وفي المخيمات ارتفع إلى أكثر من 11%. في مؤشرات التعليم، كانت نسبة الأطفال المحرومين بشكل كامل من التعليم في المدن 16%، وفي الريف نحو 21%، وفي المخيمات وصلت إلى 31%. أما وجود أطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي فبلغت النسبة في المدن 12.5%، وفي الريف 30%، وفي المخيمات 42%. في المؤشرات الفرعية لمستوى المعيشة، كانت نسبة المحرومين بشكل كامل من الكهرباء في المدن 1% وفي الريف 1.6% وفي المخيمات 5%، وفي مؤشر الحرمان من توفر شبكات الصرف الصحي كانت نسبة الأسر في المدينة نحو 6.7%، وفي الريف 14%، وفي المخيمات 16.5% وفي مؤشر الحرمان من مياه الشرب

جدول رقم 5: جدول يبين مساهمة كل مؤشر بحسب الأبعاد في الفقر متعدد الأبعاد

البعد	المؤشر	المدن	الريف	المخيمات
الصحة	1- وجود أفراد يعانون من سوء التغذية	12.4%	9.8%	9.1%
	2- وفيات الأطفال دون سن الخامسة	5.9%	7.3%	11.2%
التعليم	1- وجود أطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي	12.5%	30%	42.7%
	2- وجود أطفال لم يلتحقوا بالمدارس	16%	20.8%	31%
مستوى المعيشة	- لا يوجد كهرباء مطلقاً	1.1%	1.6%	4.9%
	- عدم توفر شبكة صرف صحي	6.7%	13.9%	16.4%
	- عدم توفر مصدر لمياه شرب	4.1%	13.3%	19.9%
	- منزل مبني بمواد غير كافية	1.9%	1.8%	17.2%
	- الحرمان من غاز الطهي واستخدام الحطب أو الفحم وروث الحيوانات	1%	1.4%	7.7%
	- توفر وسيلة تواصل بهاتف محمول أو وسيلة نقل بسيطة	0.0%	0.0%	0.0%

النظيفة كانت النسبة في المدن 45%، وفي الريف 13.4%، وفي المخيمات نحو 20%. أما في توفر السكن الملائم، فكانت نسبة الأسر المحرومة قرابة 2% في المدن والريف، وفي المخيمات كانت مرتفعة جداً وبلغت أكثر من 17%. وفي مؤشر الحرمان من توفر غاز للطهي، كانت النسبة في المدن 1% وفي الريف 1.5%، في حين ارتفعت في المخيمات إلى نحو 8%، لكن في مؤشر الاتصال كان جميع الأسر تمتلك هاتفًا خلويًا للتواصل.

#### خامساً-تطور الفقر المتعدد الأبعاد في مجتمع البحث بين عامي 2009-2024

بمقارنة نتائج بحثنا مع نتائج الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2009م الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، فقد تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد خلال الفترة بين عامي 2009-2024 بشكل مأساوي بسبب ظروف الحرب؛ حيث عانت هذه المناطق ذات الأغلبية السنية المعارضة للنظام البائد في سنوات ما قبل الحرب من سياسات الإقصاء والتهجير في ظل غياب المشاريع الاستثمارية والصناعية، وزادت الحرب من شدة الفقر متعدد الأبعاد في هذه المناطق، وأخذ الفقر أبعاداً معرفية ناتجة عن أزمة حادة في التعليم، في حين كان الفقر في حلب يحمل طابعاً هيكلياً مرتبطاً بتفاوت توزيع الدخل مع انهيار البنية التحتية والخدمات الأساسية. وفي حين عام 2009، كان مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI في محافظة حلب أعلى من محافظة إدلب وبلغ 0.57 مقارنة مع إدلب 0.40 إلا أن الفجوة اتسعت بشكل ملحوظ بحلول عام 2024؛ كما يبين الجدول رقم (6) فقد تضاعف المؤشر في إدلب ليبلغ 112% بينما ارتفع في حلب 12% كما ارتفعت نسبة الفقر بين الأسر في إدلب من 11% إلى 25.4%، وفي حلب ارتفعت النسبة من 14% إلى 24.1%. أما شدة الفقر، فارتفعت في إدلب من 0.36 إلى 0.44، وفي حلب من 0.38 إلى 0.497.

#### جدول رقم 6: جدول يقارن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ونسبته وشدته بين عامي 2009 و 2024

المؤشر	إدلب 2009	إدلب 2024	حلب 2009	حلب 2024
مؤشر الفقر MPI	0.40	11.2	0.57	12
نسبة الفقر H	0.11	0.25	0.14	0.24
شدة الفقر A	0.36	0.44	0.38	0.497

وبمقارنة المؤشرات الفرعية للفقر متعدد الأبعاد بين عامي 2009-2024م، كما يبين الجدول رقم (7)، فقد ارتفعت نسبة مساهمة في جميع مؤشرات مستوى المعيشة في الفقر في حلب وإدلب. كما ارتفعت نسبة من يعانون من سوء التغذية في إدلب من 1.4% إلى 10.4% وفي حلب من 1.3% إلى 10%. وفي وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ارتفعت في إدلب من 0.3% إلى 5.8% وفي حلب من 0.3% إلى 9.1%. وفي مؤشر عدم الالتحاق بالمدسة، ارتفعت النسبة في حلب من 1.8% إلى 14.7% وفي إدلب من 1.4% إلى 21.2%. وفي مؤشر عدم إكمال التعليم الابتدائي، ارتفعت النسبة في حلب من 1.8% إلى 14.7% وفي إدلب من 0.8% إلى 32%. كما ارتفعت في محافظات حلب وإدلب في جميع المؤشرات الفرعية لمستوى المعيشة كما هو مبين في الجدول التالي:

#### جدول رقم 7: تطور مساهمة كل مؤشر في الفقر متعدد الأبعاد في محافظتي حلب وإدلب بين عامي 2009-2024

البعد	المؤشر	حلب	إدلب
		2009*	2024
الصحة	1-وجود أفراد يعانون من سوء التغذية	1.3%	9.5%
	2-وفيات الأطفال دون سن الخامسة	0.3%	9.1%
التعليم	1-وجود أطفال لم يكملوا التعليم الابتدائي	1.3%	24%
	2-أطفال لم يلتحقوا بالمدارس	1.8%	14.7%
مستوى المعيشة	-لا يوجد كهرباء	0.01%	3.2%
	-لا يمكن الوصول إلى الصرف الصحي المحسن	0.04%	16.0%
	-لا يمكن الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب	2.5%	8.2%
	-منزل مبني بمواد غير كافية	2.5%	10.2%
	-الحرمان من غاز الطهي واستخدام الحطب أو الفحم وروث الحيوانات	0.0%	4.9%
	-توفر وسيلة تواصل الهاتف، أو وسيلة نقل بسيطة	1.7%	0.0%

\*المصدر: -نصر، ربيع -محشي، زكي (2014). الفقر المتعدد الأبعاد في سوريا، بحث مقارنة بين عامي 2009-2011 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال، المكتب المركزي للإحصاء: دمشق

## رابعاً-مناقشة نتائج البحث والتوصيات

- 1- النتائج على المستوى الكلي: بلغت نسبة الفقر في مجتمع البحث 25% A= وشدة الفقر والحرمان 47% H= وكانت مساهمة بعد التعليم هو الأعلى وبلغت نسبته 46.5%، تلاه مؤشر مستوى المعيشة بنسبة 36.2%، ثم مؤشر الصحة بنسبة 17.4. لكن هذه المؤشرات لا تعكس مستوى فقر الدخل المتدني بسبب انتشار البطالة وانعدام فرص الوصول إلى الدخل اعتماد السكان على التحويلات الخارجية من الأقارب ومساعدات المنظمات الإغاثية
- 2- النتائج على المستوى الجزئي: بلغت نسبة من الأطفال الذين حُرِّموا من فرص التعليم نحو 31%، ونحو 27% ممن لم يكملوا التعليم الابتدائي، فهناك 1.2 مليون طفل بحاجة إلى التعليم، منهم 23% في سن 5-17 سنة خارج المدارس، حيث بلغ عدد المدارس المدمرة نحو 4122 مدرسة، إضافة إلى 2421 مدرسة بحاجة إلى صيانة، وكانت فرص التعليم غير متاحة لغالبية الأسر خارج المخيمات. وفي مؤشرات مستوى المعيشة، بلغت نسبة الأسر المحرومة من الصرف الصحي 14%، ونسبة من لا تتوفر لهم مياه شرب نظيفة 7%، ونسبة الأسر المحرومة من سكن ملائم من حيث المواد المستخدمة في البناء 9%، ونسبة الأسر المحرومة تمامًا من الكهرباء 4%، ونسبة الأسر التي تعاني من الحرمان من غاز الطهي وتستخدم الحطب أو الفحم أو روث الحيوانات 4%. لكن هذه المؤشرات لم تأخذ بعين الاعتبار ساعات التقنين في الكهرباء فلم تتجاوز ساعات التغذية أكثر من 5 ساعات، وفي تأمين مياه الشرب كانت غالبية الأسر تلجأ لشراء المياه من الصهاريج المتنقلة.
- 3- كان التباين واضحاً في مؤشرات الفقر متعددة الأبعاد بين محافظة إدلب ومحافظة حلب، وسبب هذا التباين هو مساهمة التجار ورؤوس الأموال إلى جانب حكومة الإنقاذ في محافظة إدلب في التخفيف من وطأة الفقر البشري، فيما يتعلق بمستويات المعيشة، التي كانت أفضل من ريف حلب، فشدة الحرمان كانت في حلب أعلى بمقدار 5.5%، إذ بلغت في إدلب 44.2% بينما في حلب 49.7%. وفي حين كان مؤشر فقر التغذية الحاد متساوياً بنسبة 10% لكل منهما، لكن وفيات الأطفال دون سن الخامسة كانت في حلب أعلى بنحو 3.4%، إذ بلغت في إدلب 5.8% وفي حلب 9.1%. ومع ذلك تبقى هذه المؤشرات نسبية ويمكن الاعتماد عليها. 4- في مؤشرات الفقر حسب التوزيع الجغرافي: سجل التعليم في المدن أعلى مساهمة في مؤشر الفقر وبلغت نسبته 60.7%، ثم الصحة 23.6%، تلاه مستوى المعيشة 15.7%. أما في القرى فكان التعليم أيضاً في المرتبة الأولى وبلغت مساهمته 50.8% بسبب النقص الحاد في عدد المدارس الصالحة للتعليم وانتشار التعليم الخاص. أما مؤشر مستوى المعيشة فبلغت مساهمته 32.1%، وجاءت مساهمة الصحة في مؤشر الفقر 17.1%، لكن هذا لا يعني أبداً أن وضع خدمات الصحة كان جيداً، لكن المستوى المعيشي كان متردياً جداً. أما في المخيمات فكان الوضع مأساوياً؛ فبلغت نسبة مساهمة مستوى المعيشة في الفقر 47.5%، والتعليم 37.4%، والصحة 15.1%. ومن الملاحظ أن سوء التغذية في المدن مرتفع أكثر، وبلغ 12.4% في حين كان في الريف 9.8%، وفي المخيمات كان 9%، أي أقل من المدن لاعتماد هذه المناطق على سلال غذائية من المنظمات. وفي مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة، كان المؤشر في المدن 6%، وفي الريف 7%، وفي المخيمات أكثر من 11%. وكان سبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال مرتفعاً لا سيما في المخيمات لانعدام الخدمات الطبية والمشافي القريبة منها. وللأسف، كان حرمان الأطفال من التعليم كارثة لجيل كامل؛ حيث بلغت النسب على التوالي: في المدن 16%، والريف 21%، وفي المخيمات 31%. وفي مؤشر الأطفال الذين لم يكملوا التعليم الابتدائي كانت النسبة في المدن 12.5%، وفي الريف 30%، وفي المخيمات 42%. فالأطفال كانوا الضحية الأكبر في الحرب؛ فهناك نحو مليوني طفل بحاجة إلى فرص تعليم، وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأمم المتحدة (UNDP) بالتعاون مع مبادرة أكسفورد (OPHI) في عام 2024م في أن نصف الفقراء هم من الأطفال ضحايا الحروب، وفي مؤشرات مستوى المعيشة والوصول إلى الكهرباء المتدنية وشبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب ونوعية السكن التي فصلناها في جدول سابق، كانت النتائج متقاربة جداً مع تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2023م حول الفقر المتعدد الأبعاد في مناطق الصراع في آسيا وأفريقيا.
- 4- مقارنة مؤشرات الفقر في مجتمع البحث بين 2009 و2024 لقد حاولنا إدراج هذه النتيجة للمقارنة، واعتمدنا على نتائج دراسة مماثلة جرت عام 2009م بإشراف المكتب المركزي للإحصاء في سوريا ومنظمة اليونيسيف، بتطبيق المنهجية ذاتها، مع وجود فوارق في بحثنا في قياس بعض المؤشرات، ووجود متغير جديد في بحثنا وهو الحرب التي أدت تدمير البنى التحتية؛ فارتفع مؤشر الفقر MPI في حلب من 57 - 120 وفي إدلب ارتفع من 40-112، كما ارتفعت نسبة الفقر في إدلب من 11% إلى 25.4%، وفي حلب ارتفعت النسبة من 14% إلى 24.1%. أما شدة الفقر، فارتفعت في إدلب من 0.36 إلى 0.44، وفي حلب من 0.38 إلى 0.497. (نصر-محشي، 2014).

## التوصيات

لقد أنجزنا هذا البحث ولم نكن نتوقع أن تتحرر سوريا من حكم الطاغية، وكانت دوافع البحث مختلفة وربما مليئة بالعاطفة لمساعدة أهلنا والوصول إلى نتائج وتوصيات تستفيد منها المنظمات الدولية وحكومة الإنقاذ في إدلب والحكومة المؤقتة في حلب، حيث كان هناك تباين واضح في أداء الحكومتين وأثر ذلك على التخفيف من حدة الفقر، لكن بحول الله وفضله أصبحت سوريا حرة وهناك حكومة وطنية

انتقالية، تسعى بتحفيز السوريين على التبرع في المحافظات لإعادة بناء المدارس والمشافي وعودة سكان المخيمات، وأصبحت هناك جهة رسمية يمكن أن تسفيد من نتائج بحثنا والتوصيات التي نلخصها بما يلي:

- 1- إعطاء الأهمية القصوى لإعادة بناء البنية التعليمية كأولوية استراتيجية.
- 2- ضرورة التركيز على إعادة ترميم المنازل المدمرة وتأمين سكن ملائم لضمان عودة كريمة وأمنة لنحو مليوني نازح في شمال غربي سوريا وعودة سكان المخيمات، مع ضرورة ترميم البنية التحتية وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- 3- تعزيز الحافز للعمل والإنجاز بين الشباب والنساء بتأسيس صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والأسرية وتدريب الشباب على إدارة المشاريع، بما يؤمن لهم فرص الوصول إلى دخل مجزٍ للتخلص من البطالة والفقر المادي.
- 4- تمكين الفئات المهمشة والأشد فقراً من الأطفال والنساء وضحايا الحرب من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يزيد عددهم على 165 ألفاً من العلاج والتعليم وتأمين فرص عمل تتناسب مع إعاقاتهم وإمكانياتهم.
- 5- الاعتماد على الموارد المحلية ومبادرات السوريين والتخلص التدريجي من التبعية للمنظمات الإغاثية، التي أدى دورها إلى تكريس الفقر والتفاوت الطبقي.

### خاتمة

قد لا نكون راضين تماماً عن نتائج هذا البحث نظراً إلى الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا، بسبب عدم توفر المصادر الحديثة الكافية باستثناء دراسات أعدتها التقارير الدولية والإقليمية أو المحلية عن الفقر. وللأسف هناك فقر شديد في المكتبات العربية والمواقع الإلكترونية لأبحاث وطنية عربية تطبيقية عن الفقر متعدد الأبعاد، وتطويرة بما يتناسب مع مجتمعاتهم. فقد وجدنا في المؤشر ثغرات عديدة؛ فهو لم يأخذ بعين الاعتبار اعتماد العائلات الفقيرة في البلدان العربية والآسيوية على تحويلات الأقارب في الخارج، كما لم يأخذ بعين الاعتبار توفر الكهرباء بشكل دائم وعدد الساعات في ظل مشكلة التقنين بسبب تدمير شبكات الكهرباء، ولم ينتبه إلى طرق الوصول إلى مياه نظيفة؛ هل يتم عبر الشبكة أم يتم شراء المياه من صهاريج متنقلة، وهذا ما كان يعاني منه مجتمع بحثنا. إضافة إلى ذلك، لم يراع في السكن مؤشر الاكتظاظ وحصة كل فرد من الأمتار المكعبة في السكن، كما لم يأخذ بعين الاعتبار انتشار العشوائيات حول المدن الكبرى، وهل مكان السكن تصله شبكة طرق إسفلتية جيدة، وهل تتوفر وسائل النقل العام بشكل كافٍ، وهل المدارس متوفرة في الحي أو هي بعيدة؟ هذه الملاحظات تدعونا إلى ضرورة وضع مؤشرات جديدة وتعديل مبادرة أكسفورد لتتناسب مع خصائص البلدان النامية والعربية، التي لديها نظم اجتماعية وثقافية مختلفة.

على أية حال، حاول هذا البحث سد ثغرة أو فجوة معرفية في هذا المضمار، ووضع لبنة معرفية جديدة في سلسلة أبحاث الفقر متعدد الأبعاد العالمية، قد تحفز الباحثين العرب للبناء عليها، وإجراء دراسات إقليمية عن الفقر والحرمان في البلدان العربية التي شهدت أو ما تزال تشهد حروباً وصراعات، مثل اليمن والسودان وفلسطين والصومال، التي هي بالأصل تعاني من الهشاشة وارتفاع معدلات الفقر والحرمان البشري. وهي مهمة الباحثين العرب الشباب لتشخيص دقيق للفقر والحرمان في هذه الدول واقتراح السياسات والحلول العملية المناسبة لصناع القرار والهيئات الدولية.

### المصادر والمراجع

- حلي، كرم -صالح محمد (2019). تصورات وحقائق، أثر تدخل المنظمات على التماسك المجتمعي في الشمال السوري بين المجتمع المضيف والمهجر <https://sayplatform.net/ar/publications/27>
- سن، أمارتيا (2010). التنمية حرة، ترجمة: شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة
- شريف، عرفان رشيد-عبدالله رحيم، أرسلان (2022). التنمية البشرية مفهومها ودلالاتها، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية السليمانية
- الشيخ علي، سمير (2023). علم السكان والتنمية. ماردين: شرفات للدراسات والنشر
- نصر، ربيع -محشي، زكي (2014). الفقر المتعدد الأبعاد في سوريا، بحث مقارن بين عامي 2009-2011 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال، حزيران 2014، المكتب المركزي للإحصاء: دمشق
- اليوسف، عائشة علي (2019). أثر البنية المكانية في التنمية السورية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والترتوية العدد 130، حلب

## المراجع الأجنبية

- Attoma1, Ida D' & Matteucci, , Mariagiulia (2023). Multidimensional poverty: an analysis of definitions, measurement tools, applications and their evolution over time through a systematic review of the literature up to 2019, Journal article, Volume 58, pages 3171–3213, (2024); <https://link.springer.com/article/10.1007/s11135-023-01792-8>
- Alkire, S. (2008). Choosing dimensions: The capability approach and multidimensional poverty (MPRA Paper No. 8862). University Library of Munich, Germany.
- Alkire, S. and Foster, J. (2007): "Counting and Multidimensional Poverty Measures", Oxford Poverty & Human Development Initiative OPHI Working Papers Series 7
- Alkire, S. & Foster, J. (2011). Understandings and Misunderstandings of Multidimensional Poverty Measurement. Journal of Economic Inequality, 9, <https://doi.org/10.1007/s10888-011-9181-4> <https://link.springer.com/article/10.1007/s11135-023-01792-8>
- Foster, J. Greer, J. Thorbecke, E. (1984): "A Class of Decomposable Poverty Measures" Econometrica, Vol. 52, No. 3 (May, 1984); <https://www.jstor.org/stable/1913475>
- Myrdal, Gunner. (1969). Asian Drama: An inquiry into the poverty of Economic Theory, Cambridge Mass, Harvard University Press, London

## التقارير والمصادر الإحصائية

- الإسكوا ESCWA اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالتعاون مع ومنظمة اليونسيف. (2018). الفقر المتعدد الأبعاد في الأردن، بيروت
- الأمم المتحدة برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تقرير التنمية البشرية عام 1993، جنيف
- الأمم المتحدة برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تقرير التنمية البشرية عام 1997، جنيف
- الأمم المتحدة برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تقرير التنمية البشرية عام 2020، جنيف
- Global Data Lab. "Subnational Human Development Index (SHDI) Table." Accessed January 3, 2025. <https://2u.pw/9NmqqizQ>
- United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report 2020: Technical Notes.
- United Nations Development Programme (UNDP) and the Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI). (2024). GLOBAL MULTIDIMENSIONAL POVERTY INDEX 2024, POVERTY AMID CONFLICT, Poverty amid conflict, New York- Oxford
- United Nations Development Programme (UNDP). (2024). Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking global poverty – Data for high-impact action, NEW YORK